الفصل الاول:الأمن الإنساني دراسة ايتيمولوجية

المبحث الأول:الأمن الإنساني مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول : مفهوم الأمن

لم يتوصل المجتمع الدولي إلى تعري ف متفق عليه لمفهوم الأمن أو حتى إلى توافق حول مضمونه فهو أحد المفاهيم التي بدأ تداولها مع نهايات القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الأمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة, رغم أن هذا المفهوم يجد جذوره الراسخة في مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية والقانون الدولي الناظم لهذه العلاقات, كحقوق الإنسان والأمن الجماعي الدولي.

- **مفهوم الامن**: يعرف الأمن في اللغة العربية على أنه الاطمئنان من الخوف, قال تعالى: ﴿ و اذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا)"سورة البقرة آية 125 " وطبقا لما جاء في الآية فإن الأمن يعني:(صيانة أراضي البلاد وحريتها من العدوان الخارجي أما الأمن الداخلي فهو حفظ النظام داخل البلد). (1)

كما يشير مدلول كلمة أمن علي أن مصدرها مشتق من: آمن, يأمن, أمنا, وكذلك إلي الإطمئنان وعدم الخوف, وأمن البلد إذا إطمأن منه أهله, وأمن الشر إذا سلم منه, والأمانة ضد الخيانة.(2)

- **المفهوم الاصطلاحي للامن**:

تعددت التعريفات للأمن, وخاصة بعد التغيرات الدولية في توازن القوى, وفي ظل النظام العالمي الجديد وكذلك تطور الرؤى النظرية في العلاقات الدولية للتدخل من أجل الأمن, وهنا نطرح سؤال ماهو الأمن الإنساني ؟ سوف نجمل الإجابة من خلال عرض سريع لأهم تعريفات الأمن ويعرف الأمن بأنه: الأمن الإنساني على التهديدات واسعة الانتشار وشاملة لعدة مجالات والتي تستهدف بقاء الناس وبخاصة أضعف الفئات وسبل عيشهم وكرامتهم.(3)

1- زيد محمد ابراهيم : **الامن الشامل و النظام العالمي الجديد ، دراسة في الافاق الاستراتيجية الامنية للدول العربية** (الرياض : المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ، 1991) ، ص : 45.

2- خالد معمري : "التنظير في الدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة – دراسة في الخطابالامني الامريكي بعد 11 سبتمبر 2001 "، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، 2008/2007 ، ص، ص : 19- 21 .

3- انعام عبد الكريم ابو مور:"مفهوم الامن الانساني في حقل نظريات العلاقات الدولية – مقاربة معرفية"،مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ،جامعة الازهر : كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، 2013 ، ص : 32 .

أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولا , تعريف باري بوا زن، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية وهو يعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فهو " قدرة المجتمعات والدول على الحفاظ على كيانها المستقل, وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية " والأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا.(1)

لكن "داريو باتيستيلا" يرى في تعريف بوزان تبسيطا لمعنى تعريف آرنولد ولفرز لعام 1952 م الذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين وهو يرى أن "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي: فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم وهي تتمثل ب"بقاء الدولة"، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية ،الحريات الأساسية.(2)

المطلب الثاني : مفهوم الامن الانساني:

هناك العديد من التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال الدارسات والأبحاث التي أجراها الفقهاء والقانونيون حول مفهوم الأمن الإنساني, إلا أن هناك عدة اختلافات بين هذه التعريفات. وبهذا الخصوص توضح خديجة عرفة بالرغم من وجود اتفاق بين التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني على أنه وحدة التحليل الأساسية تتمثل في الفرد بدلا من الدولة, بالرغم من وجود الاختلافات بين هذه التعريفات. (3)

تعريف خديجة عرفة للأمن الإنساني على أنه: الأمن الإنساني جوهر الفرد، إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والإقتصادي والإجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وانشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة كل ما يهدد أمن الإنسان.(4)

1- المرجع نفسه ، ص : 34 .
2- خالد معمري ، مرجع سابق ، ص 24 .
3- خديجة عرفة محمد امين : **الامن الانساني : المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي** ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ط1، 2009)، ص 28 .
4- المرجع نفسه ، ص 29 .

وتعرف لجنة أمن الإنسان الأمن الإنساني بأنه: "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيقه لذاته". (1)

فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية - تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة - و تعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة "القاسية و"المتفشية" الواسعة النطاق". وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات أولية يتمتع بها الناس ويتفاوت بين الأفراد و المجتمعات، ما يعتبره الناس "حيويا" أي ما يعتبرونه "جوهريا للحياة" و حاسم الأهمية.

ويرى الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان في تصريح له: بأن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، بل إن تصور السيادة الوطنية هو منشأ من أجل حماية الفرد ، والذي يعد سببا في وجود الدولة وليس العكس، فمن غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة .

للويد أكسورد:

عرّف الأمن الإنساني في جوان 1996 م على أنه حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص ، لأمنهم ولحياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسات الأمن فهي تعني الحماية .

وبياتريس باسكال شارل فيليب دافيد

يعرّفانه على أنه "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "التنمية المستدامة، وإحترام حقوق الشخص ، والحريات الأساسية وأسبقية القانون، والحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية، هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي"(2)

1- المرجع نفسه ، ص : 30

2- ولفانج اماديوس بروهالت و مارك بروبست : **الامن الانساني : دور القطاع الخاص في تعزيز امن الافراد** ، (ابوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث ، ط1 ، 2009) ص 67 .

المطلب الثالث :الجذور التاريخية للأمن الإنساني

كانت البداية الفعلية لتصعيد النقاش عن الأمن الإنساني مع " محبوب الحق "* وزير المالية الباكستاني السابق والخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل, وذلك عن طريق تحقيق التنمية واصلاح المؤسسات الدولية.(1)

وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية, كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية, وذلك عبر شراكة حقيقة بين دول العالم كلها.

يمكن تتبع جذور مفهوم الأمن الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 م الذي كان تركيزه منصب على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان, وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني ذلك بعض المباد ا رت المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني, إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم على أجندة العلاقات الدولية, ففي عام 1966 م ظهرت دراسات كندية باسم "الأمن الفردي" ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما, واللجنة المستقلة للتنمية الدولية, واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية, أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد ركزت على ما يعانيه الأفراد في كافة أنحاء العالم من فقر وتلوث, وغياب للأمن الوظيفي في سوق العمل, ومن ثم ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد.(2)

1- تقرير التنمية الصادر من برنامج الامم المتحدة الانمائي عام 1994 ، بعد جديد للامن الانساني ، الفصل الثاني ، ص: 88 .

http://hdr.undp.org/en/media/hdr-1994-en-chap?.pdf

2- المرجع نفسه ، ص : 89 .

* محبوب الحق: هو عالم اقتصاد شهير من باكستان. اهتم بنظريات تطور المجتمع الإنساني ، وساهم مساهمة كبيرة في إنشاء مؤشر التنمية البشرية النابع من الأمم المتحدة. وكانت أفكاره واقتراحاته الأساس الذي أنشئ علية المجلس الاستشاري للاقتصاد والمجتمع في الأمم المتحدة .

ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية الذي تبلور في إطار من قبل محبوب الحق وزير المالية الباكستاني الأسبق, و بدعم من الإقتصادي الهندي UNDP أماريتا صون يركز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على الفرد وليس كما كان سائدا في المفهوم التقليدي للأمن, الذي إقتصر على أمن حدود الوطن من العدوان الخارجي, وحماية المصالح القومية في السياسة الخارجية, أما الآن فالتهديد صار داخل حدود الدولة القومية في حد ذاتها ولم يقتصر على مصادر التهديد العسكري الخارجي فقط لقد بدأ الإهتمام يتزايد بالأمن الإنساني مع إنتهاء فترة الحرب الباردة بسبب تعدد المهددات وتطورها داخل الدول لأسباب تتعلق بالبيئة أو النزاعات الداخلية في الدول ذات التنوع العرقي, والديني والإقتصادي مع تناقص الحروب الخارجية .(1)

ان المساهمة الحقيقية لدفع المفهوم جاءت من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إذ تناول التقرير في الفصل الثاني "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني" وتنبأ التقرير بأن تؤدي فكرة الأمن الإنساني رغم بساطتها لثورة في إدارة المجتمعات في القرن الحادي والعشرين, كما حث التقرير علي التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي, والاقتصادي و الاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات تأمينية جديدة على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، مع البحث عن سبل تنفيذها، فالأمن الإنساني قائم من تعهدات دولية تهدف لتحقيق أمن الأفراد وبالتالي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدولة.(2)

1- عبد الله تركماني : تحديات الامن الانساني في العالم العربي، الحوار المتمدن ، العدد 2724 ، 2009 ، ص : 13 .
2- خديجة عرفة محمد امين ، مرجع سابق ، ص : 44 .

المطلب الرابع:أبعاد ومستويات الأمن الإنساني

يقر تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن تصور الأمن الإنساني له وجهتين متكاملتين بحيث أنه يضم من ناحية، الحماية من التهديدات المزمنة، مثل المجاعة، الأمراض، القمع، ويضم من ناحية أخرى الحماية من كل أحداث العنف التي لها آثار سلبية على الحياة العادية فتشكل اضطرابات وتجلب أضرارا للمجتمعات ويظهر تقرير التنمية سبعة أبعاد للأمن الإنساني .

1. PERSONAL SECURITY الأمن الشخصي :

إن الأمن الشخصي يتجه إلى حماية الفرد من العنف الجسدي, الواقع عليه من الدولة أو من خارجها, من أشخاص عنيفين, أو من أفراد تابعين للدولة, كذلك يهدف الأمن الشخصي إلى حماية الفرد من الاعتداء الداخلي, أو من قبل بعض المنحرفين الراشدين, وبالنسبة إلى أكثر الناس فإن أكبر مصادر القلق على الأمن الشخصي تتمثل بالجريمة, خصوصا جرائم العنف.(1)

كما يعتبر الأمن الشخصي من أهم أبعاد الأمن الإنساني نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة الانسان وهو يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للافراد في ظلّ وجود النزاعات المسلحة وتزايد الجريمة المنظّمة والإتجار بالمخدّرات والبشر والأسلحة وغسيل الأموال لتصل إلى أيدي جماعات تستخدمها في عمليات العنف والإرهاب.

يتعلق مفهوم الأمن الشخصي بالحفاظ علي حياة الإنسان من أي تهديدات خطيرة وحمايته من التعرض إلي العنف الجسدي, سوا ء كان سبب هذا التهديد هو حروب أو نزاعات مسلحة أو عمليات إرهابية أو بعض الجرائم المنظمة, فعلي سبيل المثال يعرف الصراع العنيف بأنه حالة استخدام القوة المسلحة لحسم قضايا الصراع علي السلطة بين عدة أطراف يكون أحد أطرافها علي الأقل هو طرف حكومي.(2)

1- تقرير التنمية البشرية 1994 ، مرجع سابق ، ص : 97 .

2- خير الدين العايب،" الامن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة " ، رسالة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية ، 1995 ، ص : 40 .

2. FOOD SECURITTY الأمن الغذائي

المقصود به التحرر من الجوع, وهو الترجمة الأساسية للحق الإنساني الأساسي في الغذاء, وهو عنصر هام في نوعية الحياة ولوضعية التغذية والصحة, وهو حق ذكر في المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية :"حق كل فرد في مستوى ملائم كاف له ولعائلته, وكذلك في غذاء وملبس ومسكن كاف" وتقّر المادة أيضا بالحق الإنساني لكل فرد في أن يكون بمأمن من الجوع, وتوجهت المقاربة الرسمية للقمة العالمية للغذاء المنعقدة في روما إيطاليا سنة 1996 م أكثر نحو الحاجات وليس الحقوق, فالأمر يتعلق بالتقليل في 2015 م عدد من يعيشون في سوء التغذية إلى 50% مقارنة بما هو عليه في1996 م.

يعاني ملايين البشر علي مستوي العالم من حالة حادة من سوء التغذية, والمهم أن هذا الأمر يحدث في العديد من الدول بشكل غير عادل, خاصة في دول العالم الثالث.

تنتشر حالة من الرفاهية المفرطة في الحصول علي الغذاء بين شريحة رفيعة من الشعب وتعاني بقية الشرائح الأخري من حالات متفاوتة من سوء التغذية تصل إلي حد عدم توافر الغذاء الكافي من الأساس ومن المهم التأكيد علي أنه إذا لم يعرف الإنسان من أين يحصل علي الوجبة التالية فهذا يعني إنه في وضع شديد التهديد لأمنه, بل وبقاءه علي قيد الحياة. (1)

يتحقق الأمن الغذائي بحصول الفرد في كل وقت على غذائه الأساسي والضروري, وبالنسبة إلى الأمم المتحدة, فإن توافر الغذاء ليس هو المشكلة, بل طريقة توزيعه, ونقص القدرة الشرائية عند الأفراد ومن هنا ترتبط معالجة هذه المشكلة بتأمين الدخل المناسب للفرد, وتأمين الأمن الإقتصادي أيضا يتحقّق الأمن الغذائي عندما يتمتَّع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول, من الناحيتين المادية والإقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذ واقهم الغذائّية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة. لكن واقع الأمن الغذائي لكثير من شعوب الأرض هو مأساوي جدا, حيث يموت كل عام قراب11 مليون طفل قبل أن يكملوا عامهم الخامس،وجميع هذه الوفيات تحدث في البلدان النامية ثلاثة أرباعهم في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان ترزحان أيضا تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر, فإن الجوع وسوء التغذية سببان أساسيان لأكثر من نصف حالات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة .(2)

1- روبرت مكنامارا ، جوهر الامن ، (تر) : يوسف شاهين ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف و النشر،2012) ص : 125 .

2- المرجع نفسه ، ص : 126 .

3. HEALTH SECURITY الأمن الصحي

رغم التطور المذهل في الطب والعلاج والبحث العلمي الخاص بالامصال و مقتومة الامراض، إلا أن الصحة الجيدة شأنها شأن أشياء أخري كثيرة ليست موزعة توزيعا عادلا، حيث يعاني الكثير من البشر من العديد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، إذا ما تم توفير الرعاية الصحية المناسبة لهؤلاء البشر بل والأكثر هو إنتشار الأمراض القاتلة التي أصبحت تمثل خطرا عابرا للقارات لا يمكن حصره داخل حدود دولة ما، ومن ثم لم يعد ظهور وباء فتاك في مجتمع ما هو شأن داخلي، بل أصبح تهديدا للأفراد داخل دول أخري، ومحتمل أن يصل داخل حدودهم ويهددهم بشكل مباشر.

يهدف الأمن الصحي إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية والوقاية من الأمراض وطريقة الحياة غير الصحية, ففي الدول النامية, يعود سبب الموت إلى الأمراض المعدية والأوبئة, التي تقتل 17مليون إنسان سنويا , كما أن الأمراض التي تصيب الدورة الدموية في الجسم تقتل 5,5 مليون إنسان في الدول الصناعية سنويا.

وبالنسبة إلى الأمم المتحدة, فإن التهديد لصحة الإنسان, سواء في الدول المتقدمة أو النامية, يظهر عند الأفراد الفقراء, خصوصا في الأرياف وبين الأطفال, وهذا يعود إلى سوء التغذية, وعدم توافر العلاج الطبي والأدوية, والمياه العذبة النظيفة وأيضا إلى عدم توافر الرعاية الصحية الضرورية. (1)

4. ENVIRONMENTAL SECURITY الأمن البيئي

يهدف إلى حماية الفرد من تخريب الطبيعة على المدى القصير والمدي الطويل، من قبل بعض الدول ما يؤدي الى تدهور البيئة، كما يعتبر النقص في الوصول إلى المياه النظيفة أحد أهم التهديدات للدول الصناعية، كما أن تلوث الهواء، والإحتباس الحراري الناجم عن البيوت الزجاجية، والمصانع، وغيرها يعتبران من أهم تهديدات البيئة وحياة الفرد ،

أصبحت الكوارث البيئية من أهم مصادر التهديد للأمن الإنساني، وهذه الكوارث البيئية من الممكن أن تكون كوارث طبيعية مثل السيول الجارفة أو حرائق الغابات أو أمواج تسونامي، أو كوارث بيئية من صنع الإنسان، مثل تلوث الهواء والمياه وارتفاع درجة حرارة الأرض, وبإختلاف أنواعها إلا أنها جميعا من الممكن أن تكون ذات آثار خطيرة علي الأمن الصحي أو الغذائي أو حتي الأمن الشخصي للإنسان.(2)

1- خير الدين العايب، مرجع سابق : ص 44 .

2- المرجع نفسه ، ص : 45.

5. ECONOMIC SECURITY الأمن الإقتصادي

يعتبر الأمن الإقتصادي من أهم دعامات الأمن الإنساني, نظرا إلى أهمية العامل الإقتصادي من تداخل في مختلف مجالات الحياة، فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم إلا في ظلّ إقتصاد سليم.(1)

إن الحديث عن الإستقرار الإقتصادي يأخذ أبعادا مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في السابق ففي ظلّ عولمة الإقتصاد أصبحت إقتصاديات الدول مترابطة بعضها مع بعض على جميع المستويات،وهذا ما يجعل أي خلل يصيب إقتصاد إحدى الدول يؤثر بالضرورة على إقتصاد دولة أخرى, وخير دليل على ذلك ما حصل في شرق آسيا في نهاية التسعينيات حيث أخذت الأزمة الاقتصادية تنتقل من دولة إلى أخرى، ومن ناحية ثانية يرتكز الأمن الإقتصادي على إتخاذ الإجراءات الكفيلة من أجل حماية الإقتصاد الوطني من مخاطر العولمة الإقتصادّية، وبالتالي العمل على تأمين الإستقرار في الإقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لأن عدم الإستقرار سينعكس سلبا على الأمن البشري ويجعله في حالة تهديد مستمرة.

يعيش الكثير من البشر في حالة فقر مزمن وحالة إنعدام أمن اقتصادي يومي،وهذه الحالة لا يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مدقع فقط، ولكن أيضا هناك أشخاص لديهم وظائف ثابتة لا يستطيعون أن يعيشوا حياة كريمة، ومن الممكن إدراج مجموعة من الحاجات الأساسية التي إذا كان الإنسان لا يضمن تحقيقها لنفسه ولأسرته فهذا يعني أنه يعاني من تهديد خطير لأمنه الاقتصادي الغذاء الكافي، التعليم الأساسي، المأوي المناسب، المياه النظيفة .

يتطلب تحقيق الأمن الإقتصادي تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر، عبر شبكة مالية عامة وآمنة، وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط هم ضمن هذه الفئة، وتبدو مشاكل الأمن الإقتصادي أكثر جدية وخطرا في الدول النامية، فإن الدول المتطورة كذلك تشكو من مشاكل البطالة التي تشكل عاملا مهما في التوتر السياسي والعنف. (2)

1- عبد الله تركماني ، مرجع سابق ، ص 99 .
2- المرجع نفسه ، ص : 100 .

6. SOCIAL AND CULTURAL الأمن الإجتماعي والأمن الثقافي

يعني حماية الأفراد من فقدان العلاقات التقليدية، والقيم، ومن العنف الطائفي الإثني، فالمجتمعات التقليدية خصوصا الأقليات الإثنية هي غالبا مهددة، ذلك أن نصف دول العام خاض نزاعات إثنية داخلية، والأمم المتحدة أعلنت العام 1994 م "عاما للشعوب الاصلية" وألقت الضوء على أن هناك حوالى 300 مليون إنسان ما يزالون معرضين للخطر في حوالى 70 دولة, ويواجهون حلقة واسعة من العنف .

يتمثل الأمن الثقافي في الحفاظ على الهوّية القومية، وتأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش في ما بينها على قاعدة حقّ الإختلاف والمساواة. ويتضمن ايضا الأمن العلمي والتقني من خلال سد الفجوات في هذا المجال بين الدول المتقّمة والدول النامية ومحاربة الأمية والنهوض بالعملية التربوية.

7. POLITICAL SECUTIY الأمن السياسي

يهتم الأمن السياسي بتحقيق حياة الإنسان في مجتمع يحترم حقوقهم الإنسانية، وبالإستناد إلى "لجنة العفو الدولية" فإن القمع السياسي والتعذيب المنظم والمنهجي، وسوء المعاملة والإخفاء، ما تزال تمارس في حوالى110 دولة كذلك ، فإنتهاك حقوق الإنسان يصبح أكثر شيوعا خلال فترة القلاقل السياسية، بالتوازي مع قمع الأفراد والجماعات، كذلك تلجأ الحكومات إلى فرض الرقابة على الأفكار ووسائل الإعلام . (1)

1- المرجع نفسه ، ص : 101 .

المبحث الثاني:الرؤى الاممية والدولية للامن الانساني

المطلب الاول: الرؤى الدولية (كندا /الولايات المتحدة الامريكية /اليابان)

- **الرؤية اليابانية:**

إتسمت الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني بالإتساع وقامت بشكل أساسي على فكرة التحرر من الفقر وتقاربت مع ما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكان هدفها الرئيسي تأمين الحاجات الأساسية للإنسان، الإقتصادية، والإجتماعية، والصحية، والبيئية، والغذائية، وترى حكومة اليابان أن الأمن الإنساني يقوم على حماية حياة الأفراد، وحماية كرامتهم والحفاظ عليها، وهو ما يتم تحقيقه بضمان الحرية من الفقر، وتجلى هذا الإهتمام الياباني بمفهوم الأمن الإنساني في العديد من المبادرات الدولية التي أطلقتها الحكومة اليابانية وكان من أبرزها المبادرة التي أسفرت عن إنشاء لجنة الأمن الإنساني عام 1999 على النحو الذي سيتم التطرق إليه لاحقا .

إرتبطت الرؤية اليابانية لمفهوم الأمن الإنساني بتقديم دعم مالي لمشروعات تحقيق الأمن الإنساني من خلال إنشاء صندوق الأمن الإنساني وتمويل أنشطته إلا أن هناك تناقض في موقفها فيما يتعلق بحقوق الإنسان داخل اليابان، كما أن اليابان تتخلي عن العديد من إلتزاماتها الدولية التي هي محور مفهومها للأمن الإنساني، فعلي سبيل المثال وضعت العديد من التشريعات الداخلية للتحكم في الهجرة إليها وقبول اللاجئين، وبذلك فاليابان وهي دولة تسعي إلي الدفاع عن أمن الإنسان في العالم لاتطبق هذا الأمن الإنساني إلا شكليا وبما يتفق مع مصالحها ولا يتعارض مع أهدافها الإستراتيجية في الداخل والخارج إستخدمت اليابان تعبير المسئولية الإنسانية لأنها تعتبر قوة إقتصادية مهمة تسعي إلي ممارسة دور عالمي أكبر، إن طرح رؤيتها لمفهوم الأمن الإنساني يمكن أن يفسر في سياق السعي الياباني للحصول علي مقعد دائم في مجلس الأمن.(1)

1- خولة محي الدين يوسف ، الامن الانساني و ابعاده في القانون الدولي العام ، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية و القانونية ، العدد 2 ، 2012 ص : 28 .

- **الرؤية الكندية:**

الرؤية الكندية ركزت على فكرة التحرر من الخوف والحد من إستخدام القوة والعنف، عن طريق عدد من السبل، كمكافحة إنتشار الألغام الأرضية، والكف عن تجنيد الأطفال، وتشجيع دور القانون الدولي الإنساني، ومكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، واصلاح القطاعات الأمنية، وانعكست إهتمامات كندا بمبادرة أطلقتها عام 1999 م أسفرت عن إنشاء شبكة الامن الإنساني لعبت هذه الشبكة "شبكة الامن الإنساني" والتي تضم لغاية الآن ثلاثة عشر دولة من مختلف مناطق العالم وهي(كندا، والنرويج والأردن، وسويسرا وتايلند، والنمسا،وهولندا، ومالي، وشيلي،وسلوفانيا ايرلندا، واليونان، وجنوب إفريقيا) .(1)

المطلب الثاني:رؤى المنظمات (الامم المتحدة / إتحاد افريقي)

- **منظمة الأمم المتحدة**

طرحت الأمم المتحدة رؤيتها حول مفهوم الأمن الإنساني في عام 1994 م, وقدمت تعريفا شديد الإتساع ليشمل مايهدد أمن الأفراد، وتعتبر هذه المنظمة من أوائل المنظمات التي أعلنت عن مفهوم الأمن الإنساني في فترة مابعد الحرب الباردة، وتجسد ذلك في طرحها للمفهوم من خلال تقارير صادرة عن الأمم المتحدة التي توحي بأهمية مفهوم الامن الإنساني والسعي الي تحقيقه، جاء أول إعلان للأمم المتحدة عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 م ، حيث أن هذا التقرير قام بطرح مجموعة من المبررات التي تشكل الهدف الأساسي من وراء طرح المفهوم وقد تمثلت هذه المبررات فيما يلي (2) :

- ✓ تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي
- ✓ اذا تعرض امن الفرد لأي خطر في أي مكان في العالم فمن المرجح ان يفرض ذلك تأثيرات خارج حدود الدولة
- ✓ يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة بدلا من التدخل اللاحق
- ✓ مفهوم الأمن الإنساني محوره الفرد وكفل حرياته وحماية حقوقه

1- المرجع نفسه ، ص : 29 .

2- مفتاح عمر درباش ، **دور مجلس الامن في تسوية المنازعت و حفظ السلم و الامن الدوليين** ، (بنغازي : المركز العالمي لدراسات و ابحاث الكتاب الاخضر ، دار الكتاب الوطنية ، 2007) ، ص : 55 .

- **المبادرة الافريقية**

طرحت هذه المبادرة من خلال سبع منظمات إفريقية غير حكومية تهتم بقضايا وحقوق الإنسان وبالديمقراطية تم تشكيل هذه المجموعة خلال المؤتمر الذي عقدته المنظمات السبع المعنية بدراسات الأمن والسلم بجنوب إفريقيا في نوفمبر 2000 م وهذه المنظمات هي علي التوالي: (1)

- ✓ المعهد الجنوب إفريقي للشئون الدولية مقره جنوب إفريقيا.
- ✓ معهد التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا ومقره ناميبيا.
- ✓ أمانة حقوق الإنسان لجنوب إفريقيا ومقره زيمبابوي.
- ✓ منتدي السلم الإفريقي ومقره كينيا.
- ✓ الجوار الأمني الإفريقي ومقره غانا.
- ✓ شبكة غربي إفريقيا لبناء السلم ومقرها جنوب إفريقيا.
- ✓ معهد دراسات السلم ومقره جنوب افريقيا.

الهدف الرئيسي من هذه المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني تتمثل في أنه نظرا لغياب آلية لمحاسبة الحكومات والقادة الأفارقة علي مايعلنونه من إلتزامات وتعهدات بتحسين أوضاع الديمقارطية واحترام حقوق الإنسان فهذا يتطلب وجود آلية غير رسمية للتأكد من مدى تنفيذ القادة لتعهداتهم واهتمت هذه المبادرة بقضايا سبع وهي الديمقراطية، حقوق الإنسان، الفساد، التحكم في إنتشار الأسلحة، وادارة النزاعات وتمكين المجتمع المدني والإرهاب والجريمة المنظمة.

1- المرجع نفسه ، ص : 56 .

المبحث الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإنساني في الفكر الواقعي

إن مفهوم الأمن بشكل عام يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الإتجاهات التي تشكل هذا التيار وبنائه النظري، وعند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار من "تيوسيديد" إلي" توماس هوبز" إلى "هانز مورغانتو" إلى "كينيث وولتز" و"ريمون أرون"، هذا الفكر يرجع إلى اليونان والصين، حيث ورد في جذور النظرية التي أسسها "تيوسيديد" حول الأمن والقوة التي إستقاها من الحرب التي دارت بين أثينا واسبرطة وسميت بالحرب البيلوبونزية حيث قال: "إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها, وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله، فالواقعيون هم الأكثر دفاعا عن فكرة إعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الإخطار والتهديدات الخارجية إذ لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية واقامة تحالفات عسكرية دولية" . (1)

إن سيطرة الواقعية على حقل العلاقات الدولية لمدة طويلة وهي فترة الثلاثينيات والأربعينيات ومابعدها وخاصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية في تفسير ظاهرة الصراع في السياسة الدولية، فقد تمكنت من كشف أهم الدوافع الإنسانية في تفسير السلوك العدواني للدول، فحسب مورغانتو ووالتز فالرغبة الإنسانية في القوة وحب السيطرة والخوف وعدم اليقين، هي أهم الدوافع الإنسانية التي تفسر السلوك الصراعي للدول.

عندما يتحدث مورغانثو عن الرغبة الإنسانية في القوة والهيمنة, وعندما يتعامل "والتز "مع الخوف وعدم اليقين في العلاقات الدولية، فهما بذلك يضعان اليد على أهم الدوافع الإنسانية ولا يتسنى لأي نظرية في مجال العلاقات الدولية أن تكتمل بدون أن تأخذ في إعتبارها مثل تلك العوامل، ولن يتمكن العديد من المنظريين من الإستحواذ على عقول الدارسين والممارسين مثل "والتز ومورغانثو" بتفسيراتهم لسياسات العالم، وبإختصار، ومما لاشك فيه فإن الواقعية تمكنت من السيطرة على سير العلاقات الدولية لمدة طويلة حتي نهاية الحرب الباردة. (2)

1- خالد معمري ، مرجع سابق ، ص : 76.

2- حسن طوالبية ، نظام الامن الجماعي بين النظرية و التطبيق : دراسة سياسية في ضوء تطور النظام الدولي ، (عمان : اربد ، دار الكتاب العالمي ، 2005) ، ص127 .

المحور الإبيستيمولوجي (المعرفي) لتفسير النظرية الواقعية لمفهوم الأمن الإنساني:

يحاول الواقعيون رفع مستوي تحليل الظواهر في العلاقات الدولية إلي مصاف الظواهر الطبيعية التي تحتاج إلي تفسير, وذلك من خلال تفسير الظواهر السياسية وكشف الأنماط المنتظمة في السلوك الإنساني وذلك بإنشغالهم بتتبع التراكم الإبيستيمولوجي (المعرفي) الذي يمكن من خلاله إستنباط قوانين علمية وعامة لتفسير طبيعة العلاقات بين الدول عموما يمكن تحديد المنطلقات الابيستيمولوجية للواقعية على النحو التالي: (1)

- ✓ شكلت الفلسفة الوضعية الخلفية المعرفية للواقعيين، فالقانون الطبيعي يوفر قواعد ثابتة تضمن التفسير الديناميكي لسلوكيات الدول واستراتيجياتها.
- ✓ وّفرت المرحلة الوضعية - خاصة النزعة التجريبية دافعا للرجوع إلى أفكار ثيوسيديديس وكوتيليا وميكافيلي وهوبز لأنها تشترك في دراسة السلوك الانساني.
- ✓ التركيز على مبدأ السببية الثابتة التي قد تصل في أحيان كثيرة إلى حدود الحتمية العلمية.
- ✓ الاهتمام بعنصر التاريخ حتى وان كان الواقعيون ينظرون إلى التاريخ بنظرة تشاؤمية ويحاولوا إستخراج المتغيرات المؤثرة فيه لفهم الحاضر والمستقبل.

نستخلص مما سبق أن النظرية الواقعية من خلال المحور الإبيستيمولوجي لم تركز علي الأمن الإنساني بل ركز علي الأمن الوطني للدولة، يمكن أن نفهم كيف أن النظرية الواقعية لم تول أهمية كبرى لصياغة الأطر المعرفية من العلوم الإجتماعية الأخرى وتطبيقها على الظاهرة الدولية لأن الواقعيين يرفضون بالمطلق تحجيم هذه الظاهرة في قوالب فلسفية واجتماعية ضيقة، وبالتالي مفهوم الأمن الإنساني كان لاينظر إلية بفائق الأهمية بل كان التركيز الأقوي علي الأمن الوطني الذي من خلاله يتحقق أمن الأفراد داخل الدولة.

1- المرجع نفسه ، ص : 128 .

نقد وتحليل النظرية الواقعية

بعد عرض وتحليل النظرية الواقعية، والبحث عن جوهر الإنسان وأمنه في الفكر الواقعي لاحظنا بأنها نظرية تركز علي أمن الدولة على حماية الدولة بمفهومها التقليدي (اقليم وسلطة حاكمة وشعب) ويسعي العاملين في أمن الدولة الى تقديم الحماية الى الدولة في حدودها ومواردها وثرواتها وحماية نظامها الحاكم وحماية شعبها من المهددات الخارجية ، سواء كانت عسكرية او غيرها من الاعتداءات التى تمس موارد الدولة ومكتسباتها في حدودها السياسية ارضا وجوا وبحرا و في حماية سلطتها و حماية شعبها بينما تركيزها ثانوي علي مفهوم الأمن الإنساني الذي يقديم الحماية إلى الأفراد بصورة مباشرة والتركيز عليهم من حيث اعلاء قيم الكرامة والعيش الأمن من المهددات المختلفة وبالتالي فان الأمن الانساني يتجه مباشرة للانسان داخل الدولة ولا استثناء في ذلك لكافة الأفراد في الدولة بما فيهم العاملين في الأجهزة الرسمية وكذلك يحمل الأمن الإنساني المسئولية للأفراد في حماية أنفسهم دون الإعتماد فقط على الأجهزة الحكومية وبالتالي يجعل منهم شركاء حقيقيين في التنمية البشرية . (1)

وعليه يمكن القول بأن النظرية الواقعية التي تعتمد على الدولة الوطنية ومصالحها بالدرجة الأولي أصبحت غير قادرة لتفسير أشخاص القانون الدولي, وخاصة في النظام الدولي الجديد حيث أصبح للشركات عابرة للقارات دورا بارزا وكذلك المنظمات الدولية، وهذه الاخيرة صحيح تعمل وفق قوة الدول الفوقية.

إلا أننا نستطيع القول بأن النظرية الواقعية أصبحت غير قادرة على تفسير المتغيرات الدولية التي أوجدها النظام العالمي الجديد, واعتبرت الواقعية أن الأمن الإنساني هو المطلب الثانوي حسب مرتكزاتها النظرية، فكانت تنظيراتها تصب في أمن الدول ومصالحها فقط.

1- حسن طولبية ، مرجع سابق ، ص 130 .

المطلب الثاني:النظرية الليبرالية

الليبرالية في العلاقات الدولية هي مجموعة من الأفكار والنظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي وفي العلاقات الدولية، لذا فقد نشأت الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فلاسفة عصر التنوير مثل فولتيير، وجان جاك روسو' ديفيد هيوم، وكمشروع سياسي إصلاحي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية ويعارض ما يسمى بالنظام القديم، حيث أكدت على ضرورة إصلاح النظم السياسية وفق قيم جوهرية والفصل بين السلطات وتقييد السلطات " الملكيات الدستورية". (1)

طرح مفكروا الليبرالية على المستوى الدولي مجموعة من المبادئ والقيم والتصوا رت القائمة على وضع حد للحرب، وضرورة إصلاح وتغيير النظام الدولي القائم على توازن القوى والحرب, وضرورة قيام علاقات بين الدول قائمة على الدبلوماسية العلنية والمفتوحة، والتبادل التجاري بين الدول، وقيام منظمات دولية تعمل على بلورة قانون دولي للسلام.

التصور الأساسي الذي تنطلق منه الليبرالية هو إمكانية تطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة والمجتمع الدولي لخدمة المصالح الفردية والجماعية بما يسمح بتوسيع أفق الحرية والمساواة و تقوم علي النزعة الليبرالية القائمة علي فكرة خضوع الدول لقواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصياغة الأمن والسلام العالمي، كما ينطلق المثاليون من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد سواء كان في إطار المجتمع الوطني أو الدولي، كما يرون واجب الفرد في الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة المجتمع وأن الفرد عندما يعمل لمصلحته يعمل لمصلحة الجماعة ويعتقدون أن السلام والعدالة ليست حالتين طبيعيتين بل هما نتاج جهود مدبرة سلفا.(2)

1- عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات العالم بعد الحرب الباردة ، بسكرة ، مجلة المفكر ، العدد الخامس ، ص : 119 .

2- المرجع نفسه ، ص : 120 .

إفتراضيات النظرية الليبرالية

إن النظرية الليبرالية بأفكارها تميل لإتجاه التفاؤل علي عكس الواقعية التي إتخذت إتجاه التشاؤم في جميع مناهجها، فهي تتميز بعدة إفتراضات: (1)

- ✓ الدولة لا تعتبر الفاعل الوحيد بل هناك أفراد وجماعات ومصالح وبيروقراطيات متنافسة, والفواعل المهمة في السياسة الدولية هم الأفراد العقلانيون والجماعات الخاصة التي تنتظم في محاولة لترقية مصالحها الذاتية.
- ✓ النظرة المجزأة للدولة تترك الإنطباع بأن صدام المصالح والمساواة والرغبة في التسوية لن تؤدي دوما إلي إتباع مسار صناعة القرار العقلاني، لان سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية تسيطر علي صناعة القرار.
- ✓ السياسة العالمية في حالة توسع أي أن كانت مسائل الأمن الوطني مهمة فإن هناك مسائل هي الأخري تكون علي درجة من الأهمية مثل الإقتصادية والإجتماعية والفردية.

البناء الإبيستيمولوجي للنظرية الليبرالية لمفهوم الأمن الإنساني

تعددت مجالات الليبرالية بحسب النشاط الإنساني, وذلك أن الليبرالية مفهوم شمولي يتعلق بإدارة الإنسان وحريته في تحقيق هذه الإرادة فكل نشاط بشري يمكن أن تكون الليبرالية داخلة فيه من هذه الزاوية، وبهذا الاعتبار إن خصوصية الليبرالي عامة أنه يرى في الحرية أصل الإنسانية الحقّة وباعثة التاريخ, وخير دواء لكل نقص أو تعثر أو انكسار، النظرية الليبرالية لاتعتبر نظرية واحدة بل تعددت صورها وتنوعت الأطر الفكرية لها، حيث أن التصور الليبرالي يتبني إبيستيمولوجيا وضعية مصنفه ضمن الإتجاه العقلاني في نظرية العلاقات الدولية. (2)

1- انعام عبد الكريم ابو مور ، مرجع سابق ، ص : 79.

2- عبد الناصر جندلي ، مرجع سابق ، ص : 135 .

إنطوت تحت لوائها إتجاهات عديدة كانت في أحيان كثيرة تعيش صورة التضاد المعرفي والفكري أكثر من التوافق الليبرالي, فالأصول الأنطولوجية والمسلمات الإبيستيمولوجية إختلفت بحسب كل إتجاه ولذلك سيتم تناول الأطر النظرية الليبرالية بشكل منفصل، أي بفهمها ضمن كل إتجاه.

أرنست أوتوزمبيل حدد نوعين أساسين للفكر الليبرالي وهما الليبرالية المؤسساتية، والليبرالية البنيوية وكل منها تناولت مفهوم الأمن الإنساني وتحدثت عن أهمية الحفاظ علي إستقرار الفرد وتوفير الأمن في جميع مناحي الحياة له. (1)

التيارات اللبرالية : المدرسة الليبرالية تشمل الليبرالية المؤسساتية والليبرالية البنيوية وهما

- **الليبرالية المؤسساتية**

سميت بهذا الإسم نتيجة إتجاه الليبراليين إلي الإهتمام بالمؤسسات الدولية التي تقوم ببعض الوظائف بشكل أفضل مما تقوم به الدولة وخصوص ا بعدما أثبتته تلك المؤسسات من دور في تحقيق الأمن الإنساني والإستقرار والتعاون بين مختلف الشعوب.

إعتقد الليبراليون أن المؤسسات الدولية تستطيع أن تؤثر في سلوك الدول وتتغلب علي الفوضي وتستطيع منع الحروب وايقاف الصراعات الدامية التي تؤدي بحياة الآخرين إلي الهلاك, كما بإستطاعتها التقليل من حدة الغش والخوف التي تنشأ في بعض الاحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة عن التعاون وتستطيع التغلب عن النزعة الأنانية للدول. (2)

إن الطرح الليبرالي المؤسساتي قد تعزز بفعل الإعتماد المتبادل كما إزدادت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسساتي وذلك لتنظيم الحياة الدولية.

1- المرجع نفسه ، ص : 136.

2- خالد معمري ، مرجع سابق ، ص : 95 .

تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات الدولية تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي، وبالتالي الأمن الإنساني وذلك عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية، وخاصة بعد أن كان التصور الواقعي للأمن الدولي قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب ،لأن ذلك مرتبط أساسا بالفرضية الواقعية التي تقر بأن هذه المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية .

تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الإندماجية كالإتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، مع أن نهاية الحرب الباردة كانت توحي مسبقا بأن دورها سيؤول إلى الإنقراض والزوال ،على إعتبار أنها تأسست على خلفية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، لكننا شهدنا في مقابل ذلك إستمرار في التوجه التكاملي الأوروبي عبر الإتحاد الأوروبي وتوسعا متواصلا لحلف الأطلسي، وهذا بحد ذاته يعكس حجة للنجاح المؤسساتي ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية والإهتمام بأمن الأفراد واعتبار الفرد هو محور السياسة الدولية.(1)

1- خديجة محمد امين عرفة ، مرجع سابق ، ص : 170

- **الليبرالية البنيوية**

النظرية الليبرالية البنيوية سميت بهذا الإسم لأنها تركز علي طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومدي تأثير ذلك علي السياسة العالمية وتتبني هذه النظرية ثلاث افتراضيات وهي: (1)

1- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني وعبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسين في السياسة الدولية.

2- جميع المؤسسات بما فيها الدولة – الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

2- سلوك الدولة يعكس طبيعة الدولة وخيا راتها علي أساس أنه يعتبر محدد لمستويات النزاع والتعاون الدولي.

نقد وتحليل المدرسة الليبرالية

رغم أن مؤيدي الواقعية يدينون الليبرالية الدولية بوصفها شكلا من أشكال الليبرالية التي ظهرت في أواخر الثلاثينات ومباشرة بعد الحرب العالمية الثانية،إلا أنها أصبحت محور تركيز متجدد في نهاية القرن العشرين، وفي بداية التسعينات، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي أن الليبرالية الدولية وما تنادي به في حقل العلاقات الدولية, لاقي قبولا معقولا في ظل التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ،وخاصة بعد التنظيرات الفكرية الأمريكية للنظام العالمي الجديد التي تنادي بالديمق ا رطية الأمريكية وكذلك بالاقتصاد والايديولوجيا, فقد كتب فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ وخاتم البشر1992".

1- المرجع نفسه ، ص : 171.

ليمجد من الليبرالية وايديولوجيتها. إن الليبرالية الدولية نجد جذورها في الرأسمالية التي تمجد من حرية الفرد، بالرغم من كل الانتقادات النظرية على أسس ومبادئ الليبرالية, وخاصة من الاشتراكيين. غير أنها اكتسبت تأييد عالمي واعجاب للمبادئ والأفكار التي تحملها. ويلخص لنا خليل حسين فكرة الليبرالية الدولية قائلا : هي مشروع يرمي إلى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية التي تنعم بها كالولايات المتحدة الأمريكية. (1)

إن الناظر للعلاقات الدولية بين الدول الليبرالية التي تمجد الحرية الفردية وأمن الإنسان, ومدى تطبيقها لهذه الأسس والمرتكزات في علاقاتها الدولية، نجدها تتغير في واقعها الفعلي، وحتي بين الدول الليبرالية نفسها, فهناك الحروب التكنولوجية بين هذه الدول، ومن جهة أخرى نجد الدول الليبرالية في علاقاتها مع العالم الثالث تختلف،فهي في جوهرها استعمار كما وصفه جواهر لال نهرو" اخرجتم الاستعمار من الابواب وادخلتموه من النوافذ"، فإن طبيعة التطور الاقتصادي الذي أوجدته العولمة والليبرالية الحديثة،عمل على زيادة التخلف والفوارق بين الدول، وهذا من شأنه زاد من حدة الكراهية في العلاقات بين الدول. (2)

1- انعام عبد الكريم ابو مور ، مرجع سابق ، ص : 90

2- المرجع نفسه ، ص : 91.

المطلب الثالث: النظرية النقدية الاجتماعية

النظرية النقدية الإجتماعية ومفهوم الأمن الإنساني

يرتبط اسم النظرية النقدية بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي، التي هي قبل كل شيء نظرية نقدية للمجتمع التي تركز على الجانب الاجتماعي العملي في السلوك وتسعى جاهدة للبحث عن الطاقات الكامنة في الحرية والعدالة والسعادة حين تمارس تحت ظروف وشروط تاريخية محددة وتهدف إلى نظام اجتماعي أفضل يحقق تلك الطاقات والظروف. وكنظرية اجتماعية معيارية تحاول النظرية النقدية فهم وتشخيص أسباب الأوضاع السيئة في الواقع الاجتماعي. وينطبق هذا الهدف مع مقولات الرواد الأوائل لها، وعلى أرسهم ماكس هوركهايمر وثيودور ادورنو مثلما ينطبق ذلك على آراء زملائهم وتلامذتهم المعاصرين،وعلى أ رسهم "يورغن هبرماس". (1)

مفهوم الأمن الإنساني في إطار النظرية النقدية الإجتماعية

المنظور النقدي يحتوي على عدة تيارات من بينها تيار "باري بوزان"، "الماركسيون الجدد" وكذلك " وجيمس دير" "المقاربة النسوية أو النظرية النسوية،ومن أهم كتاب هذا المنظور" كينث بوث وغيرهم والأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة، الأمراض. (2)

1- عبد المجيد صادق ، امن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي ، (القاهرة ، جامعة القاهرة ، 2000) ، ص : 78 .
2- المرجع نفسه : ص 79 .

تعتبر النظرية النقدية الفرد كموضوع مرجعي أساسي لها حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما.

النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية

يقول "كين بوث": (طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن ،طالما أن هناك إلتزاما بالإنعتاق، وفي هذا الإتجاه فإن" بوث" يرى أن الأمن يعني الإنعتاق والذي يعني: تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في إتجاه تجسيد خياراتها ومن بين القيود الحرب، الفقر،الإضطهاد، نقص التعليم وغيرها .

يبرز من خلال هذه النظرية أن الأمن الإنساني يمكن تعريفه بأنه : التخلص من كافة ما يهدد أمن الافراد السياسي والإقتصادي والإجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وانشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الافراد, وهو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول.

ويعتبر "باري بوا زن" الذي ذهب بعيدا في نظرته لإعادة الصياغة للإختبار والتفكير في الأمن, إذ أكد أنه إلى جانب القطاع العسكري للأمن فإن القطاع السياسي, القطاع الإقتصادي, القطاع الإجتماعي والقطاع البيئي, تبقى ميادين أساسية للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة, فبالنسبة لمقاربة باري بوا زن لم تعد الدولة الموضوع والمرجعي الوحيد لفهم أو تفسير الظواهر والسلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والعالمي, و"باري بوا زن" يقول: إن الأمن هو التحرر من كل تهديد, فهذا التعريف هو جامع لأنه يقصد كل تهديد أو خطر يؤثر في الإنسان.

أصبح الأمن في إطار موسع "أمن الدولة, أمن المجتمع, أمن الإنسان", أي الإنتقال من الوحدة التراتبية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم وكرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة وهذا ماجاءت به النظرية النقدية.(1)

1- زيد محمد ابراهيم ، مرجع سابق، ص : 115 .

هنا يبين لنا أن المنظور النقدي الحديث، حاول أن يثبت بأن الحفاظ على مفهوم ضيق للأمن أصبح غير مبرر لطبيعة التهديدات الجديدة التي أصبحت تميز البيئة الأمنية على المستويات العالمية الإقليمية والمحلية،وحاول تقديم إطار نظري قادر على تفسير وفهم الأحداث، الظواهر والسلوكات الدولية لما بعد الحرب الباردة، ومختلف التهديدات التي تستدعي توسيع مفهوم الأمن والإهتمام بمفهوم أمن الإنسان.

البناء الإبيستيمولوجي للنظرية النقدية الاجتماعية

إن النظرية النقدية ركزت أكثر نقدها على الجوانب الإبيستيمولوجية وفلسفة العقل وأنماط المعرفة وعلاقتها بالأيديولوجيا والمصلحة والقوة, فالنقديون يدركون أن المعتقدات التي يحملها بعض المنظرين أثبتت إدعاءاتهم حول الحقيقة, والتي سوف تصبح جزءا من الأنماط الأيديولوجية العالمية لإضفاء الشرعية على ترتيب عالمي معين وتدعيم أجندة مزعومة للسيطرة, تكون مناسبة لتقديم الأيديولوجيات متنكرة في شكل نظريات علمية, ومهمة هذه النظرية النقدية هو ازالة هذا القناع من خلال بناء فهم ومعان أكثر عمقا.

تأثرت النظرية النقدية بمدرسة فرانكفورت ؛ التي إنتقدت المشروع الفلسفي للعهد التنويري لأنه قائم على الرغبة في السيطرة على العالمين الطبيعي والإجتماعي , واخضاع الفن لقوانين السوق أو ماتسيه بالهندسة الإجتماعية " Social Engineering ", وبالنتيجة تصبح النظريات الوضعية تحمل مفهوما للحقيقة يوضع في خدمة رأس المال والتقنية , ويخضع جميع ميادين النشاط الإنساني لمنطق مادي حسابي يمنع الإحتكام إلى العقل ولا يخدم نهائيا الأهداف الإنعتاقية بقدر ما يهدمها, لكن المعرفة الحقيقية يجب ان تكون آداة تسمح بزيادة استقلالية الافراد , أما غير هذا فستصبح المعرفة عقيمة ومحكوم عليها بالتأمل في تدميرها الذاتي.(1)

1- المرجع نفسه ، ص . 116 .

إن ممارسة النظرية النقدية هو بالنتيجة فعل سياسي لأن النظرية النقدية لا تعكس فقط فهم المجتمع ولكنها تحاول بجدية تغييره, وهذا ما يعرف في عرف النقديين بالإنعتاق Emancipation ؛ أي مدى قدرة عدد أكبر من الافراد ليس فقط في الإستماع وانما المشاركة ديمقراطيا في مسار صنع القرار السياسي, وعلى المستوى الدولي فإن هذا يترجم في صورة إقامة علاقات إجتماعية إنطلاقا من مفهوم الهوية الجماعية بواسطة إقامة مجموعات فوق وطنية تطمح إلى تقليص الإقصاء وعلاقات الهيمنة خلال هذا المنطلق يشكك النقديون في النظريات التقليدية التي تفترض ميزة الديمومة للعالم الإجتماعي ,لأن هذه الأخيرة لا تهتم بشروط الظهور الإجتماعية – تاريخية واجتماعية – لغوية لمفاهيمها ,إنها لا تتساءل عن علاقات التفاعل الإجتماعي ,عن طبيعة وأصل المؤسسات وعن مسارات التغيير التي يمكن أن تحصل ضمنها.(1)

من وجهة نظر النقديين أنه لا يمكن معرفة الواقع الإجتماعي والدولي ما لم نأخذ في الحسبان دراسة السلوكات اليومية والصراعات التي تقودها القوى الإجتماعية ضمن النظام الإجتماعي, ومن جهة أخرى أخذ هذا النظام كمركب إجتماعي سياسي واحد؛ أي أن مسارات البناء والتغيير لمجال معين يجب أن يؤثر على المجالات الأخرى, ما يعني رفض النقديين لتقسيم المجالات أو تحديد مسبق للمتغيرات ضمن هذه المجالات الذي يحدد الحقل السياسي فعلا هو الأخذ بعين الإعتبار أن هذه الوقائع الإجتماعية والمعايير هي نتيجة لعملية تاريخية في إطار ديناميكية أساسية هي مسار الصراع بين القوى الإجتماعية المهيمنة على النظام العالمي والقوى الإجتماعية الأخرى وهكذا فإن القوى الإجتماعية المهيمنة على النظام العالمي ليست نتيجة لبناءات إجتماعية بل نتيجة لصراعات بين القوى الإجتماعية في فترات سابقة.(2)

نستنتج من خلال ما سبق وكما يبدو بشكل واضح أن النظرية النقدية تتحدى الأنطولوجيا الواقعية بكون الدولة فاعل وحيد , وحدوي وعقلاني وأن الإنسان أو الفرد هو الفاعل الأساسي في وحدات التحليل في النظام الدولي.

1- انعام عبد الكريم ابو مور ، مرجع سابق ، ص : 95 .

2- المرجع نفسه ، ص :95 .

نقد وتحليل النظرية النقدية الإجتماعية

إن الحديث عن النظريات المفسرة للعلاقات الدولية ما بين النظريات الوضعية إلى النظريات ما بعد الوضعية هو انتقال مرن،وذلك أن كثيرا ما نبست بعض الأدبيات الأكاديمية أن النظرية النقدية الاجتماعية نسبت إلى خانة النظريات التفسيرية نتيجة لتقاسمها بعض الالتزامات معالنظرية الواقعية وخصوصا فيما يتعلق بالهدف الأسمى للدول وهو البقاء غير أن ظهور النظرية يعتبر رد فعل لعدم قدرة النظريات الوضعية في تفسير النظام الدولي ، والأحداث الهامة التي قد تعصف به .

يمكن لنا القول بأن النظرية جاءت كي تتجاوز الوضعية، وترفض المنطلقات الفكرية لها، ومن ثم جاءت هي على مبادئ جوهرية وهي : القيمة الاجتماعية، فهي أولت اهتماما كبيرا للذات الانساني وتفاعلها في النظام الدولي،والتي تعني بالقيم والعدالة والمساواة والأخلاق، وهذا يعني بأن الإنسان له دور كبير في صنع السياسة الدولية وتغيير مجتمعة.

نستطيع القول أن أهداف المدرسة النقدية الإجتماعية، ذات قيمة وفاعلية وقد تكون من الناحية العملية هي رصينة في التطبيق، فيما لو نظرنا لدور الانسان في صنع السياسة الدولية كأحد أهم مرتكزات المدرسة النقدية الاجتماعية.

أن الدولة وتفاعلاتها في العلاقات الدولية، تنشأ من السياسة الداخلية وقوة الرأي العام الذي يؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة، وهذا يعني بأن الانسان ودورة الاجتماعي والسياسي هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولته، غير أن هذه السياسة يمكن إجرائها وفقا للمعايير الاجتماعية وأنظمة الحكم في الدولة، أي أنه في وجود حكم ديمقراطي يمكن تطبيق هذه الأفكار التي تنظر لها المدرسة النقدية الاجتماعية، وكذلك في وجود تطبيق عادل لأيديولوجيا معينة تجعل من الفرد هو المحور الأساسي للدولة.(1)

1- زيد محمد ابراهيم ، مرجع سابق، ص: 118 .